العرب
الثلاثاء 2020/05/12
السنة 42 العدد 11700

قراءة في الآثار الاقتصاديَّة للجائحة

سعد داود قرياقوس
باحث عراقي وأستاذ في جامعة أوتاوا- كندا

يحتلُّ هاجس تشخيص التداعيات الاقتصاديَّة السلبية لجائحة كورونا المستجدة، وتحديد أبعادها المستقبليَّة وسبل معالجتها حيزا كبيرا في أذهان المواطنين، وتفكير قادة الدول وإدارات المؤسسات الحكومية والمنشآت الخاصة وجهودهم.

أكثر التساؤلات أهمية، تلك المتعلقة بتقدير تأثير الجائحة في القطاعات الاقتصادية والميزانية الحكومية، وفيما إذا كان الاقتصاد يعاني من انكماش أو كساد، بالإضافة إلى تحديد السياسات المطلوب اتباعها لتخفيف أضرار الصدمة الاستهلاكية والإنتاجية الراهنة وآليات إنعاش الاقتصاد؟

خلال الأسابيع المنصرمة، تعددت الدراسات والتقارير الاقتصادية التي تناولت تداعيات الجائحة وسبل معالجتها. اقتصر معظمها على تقديم "سيناريوهات" وتوقّعات نظرية عامة لتأثيرها في اقتصاد دول مختارة، أو في هيكل الاقتصاد العالمي خلال المرحلة الراهنة والحقبة المقبلة. في حين طرحت أُخرى تقديرات كمية ورقمية محددةً لتأثير الجائحة في الاقتصاد وقطاعاته، دون الاستناد على بيانات ومعطيات مثبتة، أو تقديم مبررات مقنعة.

المحنة الراهنة، مع ما أفرزته من تحديات وتداعيات اقتصادية، تتيح للحكومات والمنشآت الخاصة فرصة تاريخية لمراجعة أولويات خططها الاقتصادية والتنموية وأهدافها

في ظل استمرار الأزمة وعدم توفّر معلومات وافية، ووجود العديد من المتغيرات المجهولة، وعدم وجود مؤشرات واضحة على توقيت انحسار الجائحة، فإن دقّة المعلومات مستحيلة. كما أن توقّعات تحديد حجم الأضرار تبقى ضعيفة، ولا يمكن التعويل على نتائجها حتى وإن كانت مبنيَّة على افتراض مدى استمرار الأزمة.

إلى جانب إهمال عوامل "استمرار الأزمة"، وعدم الاستقرار، وصعوبة تقدير الموقف، قدَّم عدد من التقارير توقعات متشائمة مُبالغ فيها وغير موضوعيّة، دون مراعاة تأثيرها في ثقة المستهلكين والمستثمرين وقراراتهم الآنيّة والمستقبليّة. لقد نجح أصحاب التوقّعات الكارثية في تحويل حالة الذعر الوبائي إلى ذعر اقتصادي.

هل تعاني اقتصاديات الدول من ركود؟ أم أنَّها دخلت مرحلة الانكماش الاقتصادي؟

اقتصاد الغالبية المطلقة من دول العالم، يعاني في هذه المرحلة من تباطؤ اقتصادي حاد جراء تراجع الطلب على السلع والخدمات، وتأثير متغيِّرات اقتصاديَّة أُخرى، لكنَّها لا تمر بمرحلة "الانكماش الاقتصادي" لسبب جوهري. حالة الانكماش تطلق حين يسجل نموا سلبيا متواصلا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمدة زمنيَّة لا تقل عن ستة أشهر.

لقد أفرزت التدابير الاحترازيّة الوقائية، القسريَّة المفروضة منها والاختيارية، لكبح جماح الجائحة آثارًا اقتصاديَّة متفاقمة من خلال تأثيرها السلبي في نشاطات الاستهلاك والخدمات والإنتاج والاستثمار والنقل والماليَّة العامَّة وغيرها من الفعاليَّات الاقتصاديَّة. شدَّة التأثيرات، وسعتها تباينت تبعًا لهيكل الاقتصاد وقوَّته وتطوُّره وقدراته الماليَّة والائتمانيّة.

هذه التدابير أسهمت في عرقلة آليَّة السوق القائمة على التواصل المباشر، وتوقف عمليَّة التبادل السلعي والنقدي بين طرفيه، وفي تعطل جزء كبير من النشاط الإنتاجي، وتسريح نسبة مؤثِّرة من قوَّة العمل وانخفاض مستوى الدخل الكلِّي، وفي تراجع حادٍّ في الطلب على معظم السلع الاستهلاكيَّة وبالتالي إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات.

تأثير الإجراءات الاحترازيَّة طال أيضا القطاعات الاقتصادية والمنشآت التجارية والمالية كافّة، إلا أن أضرارها كانت أكثر حدة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب توقُّف السيولة النقديَّة، وعدم إيجاد احتياطات مالية تساعد على مواصلة نشاطها. قائمة القطاعات والنشاطات المتضررة، تشمل الخدمات اللوجستية: النقل الجوي والضيافة والسياحة والترفيه، وتجارة الجملة والتجزئة، والإنشاءات والعقارات والخدمات العامة والمالية ونشاط التأمين، ونشاطات تجارية واقتصادية أُخرى.

إلى جانب تأثيرها في مفاصل الاقتصاد الجزئي، أثرت التدابير الوقائية كذلك في مكونات الاقتصاد الكلي؛ الموازنة العامة وسوق العمل خاصة. نفقات برامج التحفيز الاقتصادي والمالي التي اعتمدتها الدول لمواجهة تداعيات الجائحة الاقتصاديَّة، وارتفاع نفقات القطاع الصحِّي ومساعدات الدعم الاجتماعي، ودعم دخول المواطنين العاطلين عن العمل، ضخّمت الإنفاق العام بشكل حاد وغير متوقَّع. الزيادة في النفقات صاحبها انخفاض كبير في الإيرادات بسبب انخفاض استحصال الضرائب، ورسوم الخدمات الحكومية وتأجيلها. هذه التغيرات المتعاكسة في جانبي الميزانية أنتجت عجزا في الميزانية وارتفاع حجم الديون الداخليَّة والخارجيَّة.

الانكماش الاقتصادي – وفقا للنظرية الكينزية – ظاهرة تنجم عن تراجع حاد في الطلب الكلِّي على السلع والخدمات. وقد برهنت تجارب الركود والكساد الاقتصادي – بدءًا من الكساد العظيم – صوابها النظري ونجاعة ما اقترحته من سياسات إنعاش وتحفيزات ماليَّة ونقديَّة، وبرامج دعم القوَّة الشرائيَّة للأفراد لزيادة حجم الطلب الكلِّي على السلع والخدمات.

التوظيف المتوازن لآليات السياستين؛ النقدية والمالية يسهم في تخفيف حدة الصدمة الاقتصادية والفجوة الاستهلاكية التي سبَّبتها الجائحة برغم كلفها المالية المستقبلية. لذلك يجب اعتماد السياسات والآليات الأُخرى من الخيارات.

المحنة الراهنة، مع ما أفرزته من تحديات وخسائر فردية وجماعية وتداعيات اقتصادية واجتماعية متفاقمة، تتيح للحكومات والمنشآت الخاصة فرصة تاريخية لمراجعة أولويات خططها الاقتصادية والتنموية وأهدافها، وإعادة صياغة استراتيجياتها وفق مفاهيم وآليات تنفيذيَّة جديدة، قادرة على بناء اقتصاد متين ومستدام.

قاع الحقيقة

علي الصراف
كاتب عراقي

القول إن المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا، والأكثر ثراء من الناحية الاقتصادية، والتي تمارس ديمقراطية يتحكم بها الأغنياء، هي "مجتمعات متحضرة" وأنها ابتعدت عن ماضيها الهمجي، ما يزال يتطلب المزيد من التيقن.

كنت أعيش في شقة تطل على دار لرعاية المسنين في مدينة على الساحل الجنوبي لبريطانيا. وكنت أستطيع أن أرى من شباك المطبخ، أجزاء مهمة من جانبي الدار، المطل على الشارع، والباحة الخلفية، وجزءا مظللا من البهو. والعجائز كانوا يمضون أغلب أوقاتهم في غرفهم، ونادرا ما كانوا يتشاركون في جلسات ثنائية أو عامة. وفي ذلك إشارة إلى أن الاكتئاب كان هو العامل المشترك بين الجميع، سوى أن موظفات الرعاية كن، برغم ذلك، يحاولن تنظيم جلسات جماعية عندما تشرق الشمس، ربما بأي ذريعة ممكنة، من قبيل عيد ميلاد أحدهم، أحسب أنه كان يود أن ينساه.

قاع الحقيقة، أبعد من أن يمكن الوصول إليه، لأن جذوره تمتد بعيدا في الثقافة العامة، وفي التاريخ نفسه، إلى درجة أن محاكمة الواقع، قد تعني محاكمة المجتمع نفسه وطبقته الزجاجية التي تتحكم بالصورة العامة

ذات يوم وصل إلى الدار رجل أقل من أن يكون مسنا، وكان يبدو عليه مقدار من الثراء برفقة ابن أنيق أقرب ما يكون إلى موظف صندوق تحوط في بنك، أو مدير مبيعات في شركة كبرى. وأودع الابن أباه هناك. ولم تمض نصف ساعة حتى غادر الابن بسيارته الفخمة، وجلس الأب في البهو وحيدا ليجهش ببكاء عنيف، اهتز له جسمه النحيل. وكم كنت أرغب في أن أذهب لكي أتحدث إليه، أو أن أجد سبيلا لمواساته أو كسر عزلته. كنت سأبدو متطفلا. ولم تسعفني الحيلة أو المبرر. فامتنعت.

لم أتذكر هذه الدار إلا بعد جائحة كورونا. عندما أصبحت دور رعاية المسنين في أوروبا كلها هدفا ملفتا للوباء. عشرات الآلاف في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا تُركوا ليواجهوا الموت. وبعض تلك الدور أهملت حتى توفي كل من فيها من دون أن يتم إبلاغ السلطات بأن ذلك الحشد من المسنين لم يعد لديهم من يوفر لهم الرعاية، ربما ولا حتى الطعام.

ولقد كان من المدهش، في بريطانيا، أن يكون ستة من بين أوائل ضحايا الوباء هم أطباء مسلمون. وما يزال سجلّ الضحايا لدى مؤسسة الخدمة الصحية الوطنية يفتقر لأطباء أو أخصائيين من ذوي العيون الزرق والشعر الأشقر، بينما الغالبية العظمى ممن سقطوا وهم في الخطوط الأولى للمعركة من الملونين والأقليات والأجانب. هؤلاء هم مقدمة الجيش. وهم أول الذين يتلقون القصف المدفعي للوباء، حتى من قبل أن تتوفر معدات الحماية الشخصية لكل واحد منهم. وبعضهم كان يرتدي أكياس نايلون مخصصة لجمع القمامة لكي يغطي بها رأسه أو يحجب باقي جسده.

الجيش البريطاني، كان يقاتل بكتائب الأجانب دائما في غزواته. وكانت الفرقة الهندية، على سبيل المثال، هي التي تقدمت الصفوف لغزو العراق أثناء الحرب العالمية الأولى. واستوطن الكثير منهم فيه ولم يعودوا إلى الهند، ربما لأن الجيش الذي لم يعد بوسعه إعادتهم إلى الهند بعد استقلالها، لم يرغب أيضا بأن يأتي بهم إلى بريطانيا التي بنت عظمتها على أكتافهم. وهناك في الواقع الكثير من أنماط هذا الجيش من المرتزقة أو أشباه المرتزقة الذين يحملون جوازات سفر بريطانية، ولكن من النوع الذي لا يسمح لهم بالإقامة في البلد الذي خدموه.

لذلك، لا شيء يبرر الاستغراب أن يكون الأجانب هم الطليعة في مؤسسة الخدمة الصحية البريطانية. سوى أن الأمر لم يتوقف على جنود وضباط الصفوف الأولى في المعركة. الظاهرة الأبرز الآن هي أن معظم الضحايا الآخرين هم أيضا من الملونين والأقليات. إلى درجة باتت تثير الشك في أن تكون الرعاية التي تقدم لهم أقل كفاءة من الرعاية التي يحصل عليها آخرون.

أكثر من 70 شخصية عامة دعت إلى أجراء تحقيق مستقل وكامل في السبب الذي يجعل أعلى معدلات الوفيات تقع بين أبناء الأقليات من الملونين والمسلمين وغيرهم. ووقّعوا نداء يطالب رئيس الوزراء البريطاني بالمزيد من الشفافية.

نائب رئيس الأطباء في إنجلترا، البروفيسور جوناثان فان تام، وعد على أي حال، بأن يتم التعامل مع الأمر بجدية وقال "نحن عازمون على الوصول إلى قاع الحقيقة بطريقة علمية مناسبة".

وقاع الحقيقة، أبعد من أن يمكن الوصول إليه، لأن جذوره تمتد بعيدا في الثقافة العامة، وفي التاريخ نفسه، إلى درجة أن محاكمة الواقع، قد تعني محاكمة المجتمع نفسه وطبقته الزجاجية التي تتحكم بالصورة العامة، والتي تقرر ما يجب أن يظهر أو أن يظل مخفيا منها.

مؤرخ الاقتصاد روبرت فوجل الحائز على جائزة نوبل، يقول في كتابه "الفقر وقتل الساحرات" الذي صدر في العام 2005، "إن إنتاج الغذاء لم يكن يوفر من السعرات الحرارية ما يكفي لإعاشة جميع السكان العاملين في أوروبا خلال عصري النهضة والعصور الوسطى. وهو ما قد يفسر السبب وراء الأعداد الكبيرة من المتسوّلين الذين كانوا لا يقدرون على القيام بأي أعمال. ويبدو أنه وتحت وطأة الحاجة للغذاء من أجل البقاء على قيد الحياة، فقد لجأ بعض الناس لأعمال شديدة التطرف؛ إذ ظلت عادة قتل العجائز في أوروبا خلال العصر الجليدي الأصغر (منذ منتصف القرن السادس عشر وحتى العام 1800) عادة شائعة، وذلك عندما تتعرض المحاصيل للهلاك ويصبح السمك أقل وفرة".

ويستنتج أبهيجيت بانرجي وإستر دوفلو، مؤلفا كتاب "اقتصاد الفقراء"، أنه "عندما تصبح الموارد محدودة، فإن من المنطقي من الناحية الاقتصادية أن تتم التضحية ببعض الأشخاص بما يتيح للباقين أن يحصلوا على كفايتهم من الغذاء".

ويستطيع المرء أن ينظر إلى المشكلة من زاوية الأعباء التي تتحملها صناديق التقاعد في أوروبا الآن. فهي في ألمانيا وحدها تستهلك 4 في المئة من إجمالي الناتج القومي.

أوروبا الغنية، ظاهريا على الأقل، ما تزال تمارس عادة "قتل الساحرات". فالمسنون والمصابون بأمراض مسبقة باتوا أول من يتعين التخلص منهم. ويحتاج هذا المنحى التاريخي إلى ثقافة معينة لكي تضيف إليهم الأقليات.

فريق من الأطباء والأكاديميين الغربيين نشر في مارس الماضي، مجموعة من المبادئ التوجيهية في دورية "نيو إنجلاند" الطبية، بشأن كيفية ترشيد الموارد أثناء تفاقم وباء كورونا.

وحذرت "المبادئ" من تطبيق مبدأ الأسبقية في العلاج لمن يأتي أولا. وشددت على أهمية "إعطاء الأولوية للحالات الحرجة بين المرضى الأصغر سنا والذين يعانون من أمراض مزمنة أقل". المبادئ التوجيهية حرصت أيضا على "إعطاء الأولوية في الحصول على المعدات الطبية والعلاج للأشخاص الذين يؤدون أدوارا محورية في مكافحة الوباء، مثل من يعمل بالخطوط الأمامية، وغيرهم من الموظفين في المهن الضرورية لتسيير الدولة، باعتبار أن وظائفهم تتطلب تدريبا شاقا ومن الصعب العثور على من يقوم مقامهم".

هذه المبادئ التوجيهية لم تستثن أبناء الأقليات من العلاج صراحة. الواقع هو الذي تكفل بذلك. أما الملاحظة الخاصة بـ"الموظفين في المهن الضرورية لتسيير الدولة"، فقد أضيفت بعد أن دخل بوريس جونسون إلى المستشفى لكي يتلقى العلاج، بكل الاستثناءات التي تستحقها وظيفة "تتطلب تدريبا شاقا" لكي يكون المرء قرقوزا فاشلا.

عدت إلى دار رعاية المسنين في تلك المدينة الساحلية. كل الذين كانوا "يعيشون" اكتئابهم فيه، ماتوا. وحدها القناعة المخادعة بأن المجتمعات الأوروبية أصبحت متحضرة وقطعت مع تاريخها الهمجي، هي التي بقيت حية.